

Distr.: General
12 December 2014
Arabic
Original: French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من المركز الأفريقي للبحوث الصناعية، منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* يصدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130115 060115 15-66250X (A)



بيان

استهدف إعلان بيجين تحسين وضع المرأة في جميع جوانب الحياة:

- المساواة بين الجنسين؛
- مشاركة المرأة في قطاع الخدمات العامة؛
- احترام المرأة لنفسها في المجتمع.

وبعد مرور عشرين عاماً على صدور البيان، فإن السؤال هو هل تم تحقيق تقدم ملموس، وإذا لم يتحقق، ما هي التحديات الباقية التي يلزم معالجتها من أجل بلوغ الوضع المثالي.

فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، تحقق تقدم ملموس، حيث أقيمت في العديد من البلدان مؤسسات لرصد المكتسبات؛ وهو ما تم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أنشئت وزارة كاملة تعرف باسم وزارة شؤون الجنسين والأسرة والأطفال.

وكانت هذه الوزارة، التي تترأسها امرأة، وراء إصدار عدد من القوانين لتجسيد هذا الواقع.

وتلك هي الروح التي يسرت مشاركة المرأة في قطاع الخدمات العامة، بمعدلات بلغت ٥٠ في المائة، ٣٠ في المائة، ٢٠ في المائة، الخ، وفقاً لثقافة كل منطقة.

وتتعلق التحديات الكبرى المتبقية باحترام المرأة لنفسها، والذي يتقوض بسبب ظاهرة الفقر التي تفاقمت خلال العشرين عاماً الماضية، خصوصاً في أفريقيا، والتي تشكل عقبة أمام تدريب المرأة وتمكينها.

بالإضافة إلى الفقر، ثمة ظاهرة أخرى هي ظاهرة النزاعات المسلحة التي انتشرت في العالم، ولا سيما في أفريقيا.

وتؤلف جمهورية الكونغو الديمقراطية حالة نموذجية في هذا الصدد، حيث بلغت حالات العنف الجنسي والجنساني رقماً قياسياً على صعيد العالم.

فحوالي عام ١٩٩٦، تم تبليغ بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن ٢٠٠ ٠٠٠ حالة اغتصاب. وهذا الرقم يقل إلى حد بعيد عن تقديرات مدى

انتشار إساءة المعاملة ونتائجها الجسدية والعاطفية والاقتصادية، بالنظر للخوف وغيره من العوامل المثبطة الأخرى التي تمنع النساء والفتيات من التبليغ عن هذه الجرائم.

ووفقاً لبعثة الأمم المتحدة في الكونغو، فإن ظاهرة الاغتصاب تنتشر انتشاراً واسعاً في أوساط الميليشيات وقوات الأمن الحكومية، وثمة أدلة متزايدة على انتشارها في أوساط الذكور في مجتمع الكونغو المدني، لا سيما في المقاطعات التي تخرج من أوضاع النزاع.

وهناك أسباب عديدة وراء ذلك وعوامل أخرى تساهم في ظاهرة العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويُذكر منها على وجه الخصوص ما يلي:

١ - التراجع المتأصل في وضع المرأة في مناطق النزاعات؛

٢ - ضعف سلطة الدولة؛

٣ - انهيار آليات الرعاية الخيرية الشعبية، وما إلى ذلك.

ومن أهم الشروط اللازمة لمعالجة هذه التحديات إعادة التنظيم الحكومي ووسائل دعم روح المواطنة من جانب، ومن جانب آخر، تطوير العلم والتكنولوجيا بهدف تصنيع البلد.